أسس التّفكير العلميّ عند أبي البركات الأنباري في الأصول النّحويّة

Foundations of scientific thinking when Abi Barakat Anbari in grammatical origins

أ. مـازن علـي يـوسـف أبــو عــيد*

د. بــاسم عبد الرّحمن صالح البابلي♦

تاريخ الإرسال:13-12-2018 تاريخ القبول: 03-10-2019

الملخّص: يعد ابن الأنباري (ت577هـ) من أعلام النّحو العربي، وأوّل من أفرد للأصول النّحويّة كتاباً، ويقوم هذا البحث على دراسة أسس التّفكير العلمي عند ابن الأنباري في الأصول النّحويّة، وبيان أثر تطبيقات التّفكير العلمي في التّعامل مع الأصول.

ومن أهمّ النّتائج التي توّصل لها البحث هي أسس التّفكير العلمي عند الأنباري في الأصول النّحويّة، ومنها: تحديد المشكلة، ووضع الفرضيات والتّساؤلات لها، وعرض آراء العلماء الذّين سبقوه، مع مراعاة الموضوعيّة والوسطيّة في نقد الآراء النّحويّة، والاحتكام للأصل والقاعدة النّحويّة.

الكلمات المفتاحيّة: العلمي؛ الأنباري؛ الأصول؛ النّحويّة؛ لمع الأدلة.

* الجامعة الإسلاميّة بغزة، فلسطين، البريد الإلكتروني للمؤلف المرسل:
Mazen6956@hotmail.com

♦ الجامعة الإسلاميّة بغزّة، فلسطين البريد الإلكتروني: Basem_babli@hotmail.com

Abstract: Ibn al-Anbari (d. 577 AH) is one of the most famous Arabic linguists, the first in terms of grammatical origins. This research is to study the foundations of scientific thinking in Ibn al-Anbari, And the impact of using scientific application in assets.

The most important research results are the foundations of Al-Anbari's scientific thought in grammatical origins: determining the problem,establishing hypotheses, presenting the views of the scholars, and resorting to grammatical rules and principles in criticizing grammatical views.

Keywords: Scientifi; Anbari; Assets; Grammatical; Evidence.

المقدّمة: يمثل النّحو قواعد وأصول نظريّة لها تطبيقاتها، وأُلفت كتب ومصنفات متنوعة في هذا المضمار اللغوي، ولا يهمنا أوّل من كتب بعلم أصول النّحو وأدلة قياسه، بقدر ما يهمنا تلك الإضافات والمعلومات التي أضافها العلماء على مر العصور والأزمنة، وعلى صعيد المدارس النّحويّة كافة، ولكن سنستعرض نبذة تاريخيّة حول النّحو وأصوله، حيث قيل إن أوّل من وضع النّحو هو أبو الأسود الدّؤلي (ت69هـ)[1]، وله فضل كبير في السّبق، وقيل إن أوّل من وضع كتاباً في الأصول، هو ابن السّراج (ت316هـ)[2]، ولكن نلاحظ أن كتابه يمثل الأصول؛ بأنها القواعد النّحويّة الأساسيّة، وهذا خلاف ما يُقصد بأدلة النّحو المنهجيّة، وقد قال ابن الأنباري

في ذلك: "وله مصنفات حسنة وأحسنها وأكبرها كتاب (الأصول)؛ فإنه جمع فيه أصول علم العربيّة، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب"[3]، وهذا يبيّن القول الأوّل، ولا يمكن أن نجحد أن الكتاب حوى بعض أدلة النّحو، فتحدث عن الأصول والفروع، وذكر السّماع، والقياس، والمطرد، والشّاذ[4]، وجاء بعده ابن جني (ت392هـ) وقد تحدث كثيراً في كتابه: (الخصائص) عن أصول النّحو، وعدَّها: سماعاً، وقياساً، وإجماعاً [5]، وجاء بعدهم ابن الأنباري (ت577هـ)؛ فوضع أوّل مؤلف خاص بعلم أصول النّحو، وهو كتاب (لمع الأدلة في أصول النّحو)، وبذلك يُعد ابن الأنباري –كما قال سعيد الأفغاني– هو أوّل من أسس لثلاثة فنون لأول مرة، هي: فن جدل الإعراب ووضع له كتاب (الإغراب في جدل الإعراب)، وفن الخلاف ووضع له كتاب (الإنصاف) وفن أصول النّحو ووضع له كتاب (لمع الأدلة)[6]، وقال: "لم ينسج على منوالها أحد نعلمه مدة أربعمائة سنة حتى جاء السّيوطي فألف كتابه الاقتراح في أصول النّحو"[7]، وبذلك ألّف السّيوطي (ت 911هـ)، كتابه "الاقتراح" ولقد استفاد أيما استفادة في هذا العلم بما كتبه أولاً ابن الأنباري في كتابه "لمع الأدلة"؛ بل نقل بعض كلام الأنباري نقلاً كاملاً في كتابه، كما واستفاد بما قاله ابن جني في "الخصائص"، أما في العصر الحديث فتناول العلماء الأصول النّحويّة عند ابن السّراج وابن جني وابن الأنباري بالدّراسة والتّحليل، وألفوا الكتب العديدة في أصول النّحو العربي؛ مثل: "أصول النّحو العربي"، لِمحمد الحلواني، و" في أصول النّحو"، لِسعيد الأفغاني، و"نظريّة الأصل والفرع" لِحسن الملخ، و"أصول النّحو(دراسة في فكر الأنباري)" لِمحمد صالح، وقد بذل علماء اللغة العربيّة جهوداً كبيرة في خدمة النّحو العربي؛ لأنه يمثل القواعد الأساسيّة لضبط الكلام العربي وتراكيبه وتعبيراته، فكان منهم الأنباري، أحد

العلماء الأفذاذ الذّين أسسوا التّفكير العلمي لأصول النّحو العربي ومقاييسه في مصنفات؛ لذا يركز هذا البحث على بيان: أسس التّفكير العلمي عند ابن الأنباري في الأصول النّحويّة، **وتكمن أهميّة البحث في كونه:** يمثل نظرة جديدة في ابتكار ابن الأنباري للأصول النّحويّة، وباعتباره أوّل من نظّر لها، ويستكشف البحث أسس التّفكير العلمي وتطبيقاته التي استخدمها ابن الأنباري في اشتقاقه للأصول النّحويّة. **وتكمن إشكاليته فيما يميزه عن الدّراسات السّابقة،** أنه يتحدث عن أسس التّفكير العلمي عند ابن الأنباري في الأصول النّحويّة والتّنظير لها، والكشف عن إسهام ذلك بإثراء النّحو وحمايته وتقدّمه بتوضيح النّظرة العلميّة عنده في الأصول النّحويّة، **وأما عن المنهج المتبع في الدّراسة فهو:** المنهج الوصفي التّحليلي في استعراض مباحث موضوع البحث والتّركيز على مؤلفات ابن الأنباري في الأصول النّحويّة على وجه الخصوص والاستشهاد بكلامه من أجل بسط القول في أسس التّفكير العلمي عنده في الأصول النّحويّة.

تمهيد: أبو البركات الأنباري.

اسمه، حياته العلميّة، وفاته: أبو البركات عبد الرّحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري الملقب بِـ(كمال الدّين)، نحوي شهير، عارف بعلوم العربيّة وأسرارها، سكن بغداد وهو صبي، جاء يطلب العلم في النّظاميّة المدرسة المشهورة حتى برع في فنون مختلفة، أخذ الفقه عن الإمام أبي منصور سعيد بن محمد المعروف بابن الرّزاز(ت539هـ)؛ أستاذ الفقه الشّافعيّ بالمدرسة النّظاميّة حتى برع وحصل طرفاً صالحاً من الخلاف، وقرأ اللغة والأدب على الإمام أبي منصور الجواليقي (ت579هـ)، موهوب بن أحمد وبرع في الأدب حتى صار شيخ وقته، وقرأ النّحو على النّقيب الإمام أبو السّعادات هبة الله ابن الشّجري (ت543هـ)، ولم يكن ينتمي في النّحو إلا إليه. درس في

المدرسة النّظاميّة النّحو مدة، ثم لزم منزله منقطعاً للعلم والعبادة، وقد قرأ عليه جماعة كثيرة أخذوا عنه، واستفادوا منه، وكان مقيماً برباط له بشرقي بغداد، وكان ورعاً، ناسكاً، زاهداً، ترك الدّنيا ومحاسن أهلها، ومن زهده في الدّنيا أنه كان لا يخرج إلا يوم الجمعة، ولا يسرج في بيته الذّي فرشه فرشاً خشناً، وكان خشن الملبس، وقد روي أن الخليفة المستضيء بالله، سير إِلَيْهِ خَمْسمِائَة دِينَار فَردهَا، فَقَالُوا لَهُ: اجْعَلْهَا لولدك، فَقَالَ: إن كنت خلقته فَأَنا أرزقه. وتوفي في بغداد ليلة الجمعة التّاسع من شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة، بعد أربع وستين سنة من القراءة، والإقراء، والتّأليف، والعبادة، ودفن يوم الجمعة بباب أبرز بتربة الشّيخ أبي إسحاق الشّيرازي –رحمه الله– فلم يكن يقدر الدّنيا وأهلها فوق قدرها وقدرهم، ولقد أعز العلم والدّين فأعزه الله حتى على الملوك[8].

مؤلفاته: وأما عن مؤلفاته فقد كانت حياته جداً محضاً، فقد انقطع للتدريس والتّأليف، وقد جاء في مظانه أن له مئة وثلاثين مصنفاً في اللغة، والأصول، والزّهد، وأكثرها في فنون العربيّة، ومن أشهرها:

(الأضداد، والإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النّحو والألفاظ الجاريّة على لسان الجاريّة، والجمل في علم الجدل، وحليّة العربيّة والدّاعي إلى الإسلام في علم الكلام، وديوان اللغة، والإنصاف في مسائل الخلاف، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، والنّوادر) [9].

1. الأصول النّحويّة عند ابن الأنباري من خلال مصنفاته – نظرة عامّة–

قسَّم ابن الأنباري أدلة النّحو في كتابه: الإغراب في جَدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو إلى ثلاثة، فقال: " أقسام أدلته ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالاتها"[10]، فهي ثلاثة لا رابع لها، وبدأ بالحديث عن كل واحد بشيء من التّفصيل، وقال في فائدته: "التّعويل في إثبات الحكم على الحجة والتّعليل، والارتفاع عن حضيض التّقليد إلى يفاع

الاطلاع على الدّليل؛ فإن المخلد إلى التّقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصّواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشّك والارتياب"[11].

أولاً- النّقل[12]:النّقل أعم وأشمل من السّماع، لذلك عبَّر الأنباري بالنّقل والمعلوم أنَّ عصر الأنباري لم يكن عصر مشافهة للأعراب، وعرف النّقل بأنه: الكلام العربي الفصيح، واشترط في النّقل الصّحة، فهو خارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، فأخرج بذلك كلام غير العرب من مولدين، وما شذَّ من كلامهم، وقد قسم النّقل إلى قسمين: تواتر وآحاد. فأمَّا التّواتر فلغة القرآن وما تواتر من السّنة وكلام العرب؛ وهذا القسم قطعي من أدلة النّحو يفيد العلم، وأكثر العلماء ذهبوا إلى شرط نقل التّواتر أن يبلغ عدد النّقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقلة القرآن وما تواتر من السّنة وكلام العرب، وأمَّا الآحاد فهو: ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، وشرطه أن يكون ناقل اللغة عدلاً رجلاً كان أو امرأة حراً كان أو عبداً، كما يشترط في نقل الحديث.

وقد قبل ابن الأنباري نقل أهل الأهواء إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب، كالخطابيّة من الرّافضة؛ لأنَّ المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب، فالظاهر صدقه، واستشهد بقول بعض أكابر العلماء الذّين قبلوا الرّوايّة عن الخوارج الذّين يرون أن من كذب كفر، وقد روى عنهم مسلم والبخاري[13].

وقد رفض ابن الأنباري قبول نقل المرسل والمجهول، فالمرسل: ما انقطع سنده، والمجهول ما لم يعرف ناقله، ورفض قبولهما؛ لأن العدالة شرط في النّقل، والجاهل بالنّاقل إن كان منقطعاً أو غير معروف فإنهما يوجبان الجهل بالعدالة، وهذا مرفوض. وقد قبل ابن الأنباري النّقل بالإجازة.

ثانياً- القياس[14]: ذكر ابن الأنباري تعريفات كثيرة للقياس، فقال: هو تقدير الفرع بحكم الأصل، وهو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وهو إلحاق الشّيء بالشّيء بجامع، وهو اعتبار الشّيء بالشّيء بجامع، إذن لابدَّ للقياس من أربعة أمور: أصل، وفرع، وعلة، وحكم، وضرب

له مثلاً في قياس ما لم يسمَ فاعله؛ فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه في الدّلالة على رفع فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يسمَ فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرّفع، ولقد ردَّ الأنباري على من أنكر القياس، وقال: النّحو كله قياس، فهو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وقال: إنَّ من أنكر القياس أنكر النّحو، وعرض لمشكلة شبه توارد القياس الذّي ذكرها منكر القياس، وقسّم الأنباري القياس إلى ثلاثة أقسام، الأوّل؛ قياس العلّة: وهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة، والثّاني؛ قياس الشّبه: وهو معمول به عند أكثر العلماء، والثّالثّ؛ قياس الطّرد: وهو معمول به عند كثير من العلماء، فالأوّل: حمل الفرع على الأصل، بالعلّة التي علق عليها الحكم في الأصل، والثّاني: حمل الفرع على الأصل بضرب من الشّبه غير العلّة التي علق عليها الحكم في الأصل، والثّالثّ: وهو الذّي يوجد معه الحكم وتُفْقَد الإحالة في العلّة، واختلفوا في كونه حجة، ووضح الأنباري اختلاف العلماء في كون الطّرد شرطاً في العلّة؛ فالأكثرون على أنه شرط، وعكسهم على أنه ليس بشرط، ومثله قول العلماء في كون العكس شرطاً في العلّة، فالأكثرون على أنه شرط في العلّة وعكسهم على أنه ليس بشرط في العلّة.

وقال الأنباري ذهب قوم إلى أنه لا يجوز تعليل الحكم بعلتين فصاعدا؛ لأن العلّة المشبهة بالعلّة العقليّة، والعلّة العقليّة لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة، وذهب قوم آخرون على أنه يجوز أن يعلل بعلتين فصاعداً، وذلك مثل أن يدل على كون الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل بعللٍ، وعرض لآراء العلماء بإثبات الحكم بالنّص أم بالعلّة، وقال ذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلّة لا بالنّص؛ لأنه لو كان ثابتاً بالنّص لأدى ذلك إلى إبطال الإلحاق، وسد باب القياس، وذهب بعض العلماء؛ بأنه يثبت في محل النّص بالنّص ويثبت فيما عداه بالعلّة، وبخصوص إبراز الإخالة؛ فإنها بين أمرين: الوجوب وعدم

الوجوب، ومثله في الأصل الذّي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه إلى أمرين: الجواز وعدمه، وكان رأي الأنباري فيه الجواز، وأمَّا في إلحاق الوصف بالعلّة مع عدم الإحالة، فقد ذهب العلماء فيه إلى عدم جواز إلحاقه بالعلّة على الإطلاق، سواء كان لدفع نقض أم غيره، وذهب بعضهم إلى أنه إذا ذكر لدفع النّقض لم يكن حشوا في العلّة وهذا رفضه ابن الأنباري، وذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال، وهو إما أن يكون بـ: التّقسيم، وبالأولى، وببيان العلّة، وبالأصول، وذكر رأي العلماء بالأخذ بالاستحسان وقال: ذهب بعضهم إلى عدم الأخذ به لما فيه من التّحكم وترك القياس، وذهب البعض الآخر إلى أنه مأخوذ به واختلفوا فيه، وعرض لقضيّة المعارضة وهي أن يعارض المستدل بعلة مبتدأه، واختلف العلماء في قبولها فذهب الأكثرون إلى قبولها، والبعض إلى أنها غير مقبولة، وقال إذا تعارض نقلان أُخذ بأرجحهما، والتّرجيح يكون في شيئين: أحدهما الإسناد، والآخر المتن، وأمَّا إذا تعارض القياس بالقياس؛ فيأخذ بأرجحهما، وهو أن يكون أحدهما موافقاً لدليل آخر من طريق النّقل، أو طريق القياس.

ثالثاً: استصحاب الحال[15]: عرَّف الأنباري استصحاب الحال؛ بأنه: استصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو: الإعراب، واستصحاب حال الأفعال، وهو: البناء، وقال هو من الأدلة المعتبرة؛ ولكنه من أضعفها ولهذا لا يجوز التّمسك به ما وجد هناك دليل؛ ألا ترى أنه لا يجوز التّمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التّمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النّحو، وتحدث عن الاستدلال بعد الدّليل في الشّيء على نفيه، وقال: اعلم أن هذا مما يكون فيما إذا ثبت لم يخفَ دليله، فيستدل بعدم الدّليل على نفيه.

هذه أصول النّحو عند ابن الأنباري ولم يذكر الإجماع مثل ابن جني[16]، ولكنه أقرَّ أن الإجماع أصل من أصول النّحو، وأدرجه ضمناً للقياس، فقال: "وقد تلقت الأمة منه ذلك الوضع بالقبول، ولم ينكر ذلك منكر مع اشتهاره وإظهاره فكان إجماعا"[17]، وهذا دليل على أن الإجماع معتبر عنده؛ ولكنه أدرجه في باب القياس، وبذلك رد على من زعم أن الأنباري لم يرَ الإجماع أصلا من أصول النّحو.

2. أسس التّفكير العلمي في الأصول النّحويّة عند ابن الأنباري: يُعد التّفكير العلمي أساس النّجاح وتقدم الأمم، لا بل يعد أساس حياة الأمم، ولا أقصد أي حياة، وما أبدعه ابن الأنباري في استشعار المسؤوليّة وتحديد المشكلة لهو من الأمور العظيمة، فلقد ترك للعربيّة كنزاً عظيماً، قائماً على أساسٍ علميّ لا ينثني، وفي هذا المبحث سأتحدث عن أسس التّفكير العلمي في الأصول النّحويّة عند الأنباري و التي تتمثل بالآتي:

1. تحديد المشكلة ثم تصنيفها: مجرّد تحديد المشكلة، ومعرفة ما يحتاج لتقويم وحل، هو نصف الحل ذاته، فمنهجيّة تفكير ابن الأنباري بدأت بتحديد المشاكل الخلافيّة وتصنيفها في قوالب خاصة، فمثلاً: "تحديد مشكلة ما لم يسمَ فاعله"[18] فبماذا رفع؟ فصنفه في قسم القياس وهذا دقيق، والأدق من ذلك؛ أنه أدرجه في نوع من أنواع القياس يسمى قياس العلّة، فعرض المشكلة ثم صنفها.

2. وضع الفرضيات والتّساؤلات: يحاولُ ابن الأنباري أنْ يبسط المسألة في وضع الفرضيات، حتى يبين الوجوه التي تحتملها المسألة النّحويّة، فمثلاً يقول: "(يقوم) فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السّين اختص بالاستقبال"[19]، فهو يبين المشكلة، ويضع لها فرضيات حتى تسهل في حل المشكلة، ويضع التّساؤلات، فيقول: "فإذا قيل له: وما الدّليل على كونها علة؟

فيقول: وجود الحكم معها في كل..."[20]، فهذا هو المنهج العلمي في وضع الفرضيات، نابع من تفكير علمي إبداعي ناقد.

3. عرض الآراء: يقول ابن الأنباري بعد عرض كل قضيّة من قضايا أصول النّحو، إذا تعددت آراء النّحاة في المسألة: "اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك، فذهب الأكثرون إلى..."[21]، فتجد الموضوعيّة في تفكير المبدع العلامة أبي البركات الأنباري، فهو يذكر آراء العلماء السّابقين دون ملل أو سأم.

4. الموضوعيّة والوسطيّة في نقد الآراء النّحويّة: كان ابن الأنباري إماماً للعربيّة ذا وسطيّة نابعة عن إيمان راسخ، يعرض آراء النّحاة دون تجريح ولا تقديح في أحد من علماء المذاهب أو علماء التّيارات السّياسة ذاك الوقت فيقول: "ذهب الأكثرون، وذهب قوم، وأما قولهم"[22]، دون ذكر أصحاب الرّأي ما جعله يقف موقفاً معتدلاً حتى لا يدخل في دائرة شبهة ولا موقف اختصام، وهذا ما يدعو له العلم الحديث بعدم التّأثر بالذات.

5. العموميّة والشّموليّة: تتسم منهجيّة ابن الأنباري بالعموميّة؛ أي دراسة المسألة النّحويّة، وما يتعلق بأصول النّحو دراسة شاملة، تشمل الجوانب كافة لا ينكر شيئاً ولو كان هيناً بسيطاً، فالدّراسة الفعالة التي تنتج ثمراً طيباً لا بدَّ فيها من الشّموليّة، فمثلاً يقول: "على أن (أيّا) جاءت شاذة في بابها والشّواذ لا تورد نقضاً على القواعد المطردة"[23]، ألا ترى أن الأنباري لم يهمل الشّاذ على ذكره أمام قاعدة مطردة السّماع ومثبتة بالقياس، فلا ضره ذلك في عرض القضيّة بثوب الشّموليّة ودرس الجوانب كافة.

6. الاحتكام للقاعدة والأصل النّحوي: ظهرت هذه المنهجيّة جليّة عند الأنباري في مسائل الخلاف، فكان يُحَكّم الأصل النّحوي بما ترتضيه القاعدة العقليّة المنهجيّة، ما أسس لعلم الأصول وأرسى قواعده، فتبينت وظهرت

معالمه، كعلمٍ خاصّ في حد ذاته يدرس أصول النّحو العربي، وكان الأنباري يرجع البت في مسائل الخلاف لأصول النّحو، فيقول: "لأنَّ القياس فيما حذف..."[24]، ويقول: "محمول على الشّذوذ الذّي يقتصر فيه على السّماع لقلته، ولا يقاس عليه؛ لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه"[25]، ويقول: "و التّمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة"[26]، وإذا وجد الدّليل الأقوى، فيقول: "إذ لا علة ههنا توجب بناءهما، وهذا تمسّكٌ باسْتِصْحَاب الحال، وهو من أضعف الأدلة، والمعتمد عليه ما قدمناه"[27]، وفي الشّاهد الأخير يظهر التّحكيم لأصول النّحو حسب القوة، فهو يعد استصحاب الحال دليلاً وأصلاً من أصول النّحو؛ ولكنه عدل عنه في وجود دليل وأصل أقوى وأصح منه.

7. حلّ المشكلة، أو ما يسمى بإصدار الحكم: كان ابن الأنباري بعد تحديد المسألة وتصنيفها، وعرض الآراء إن وجدت، فإنه يصدر الحكم على المسألة ملتزما الموضوعيّة في ذلك، ويرجح أحد آراء النّحاة في المسألة فيقول: هذا ليس بصحيح[28]، ويتبع الحكم بشرح المسألة وتبينها، ولِمَ قال ليس بصحيح بأسلوب علمي راقٍ قائم على الحجة والدّليل وليس اعتباطياً.

هذه سبعة بنود تتمثل بها أهم أسس التّفكير العلمي عند الأنباري في الأصول النّحويّة، ومن سمات هذا التّفكير العلمي عنده: الإحاطة والشّمول؛ فهو محيط باللغة العربيّة؛ نحوها وصرفها، آدابها –شعراً ونثراً– وشامل لما يعرضه من جوانبه كافة، ويمتاز بالشّفافيّة وتحري الموضوعيّة في تناول مسائل الخلاف في أصول النّحو العربي إلى حد ما، كما يمتاز بالدّقة، فتفكيره ابدعي نقدي.

ومن خلال المقوّمات السّابقة وجد الأنباري تربة خصبة؛ بأن يضع فيها بذور علم أصول النّحو، كما الحاجة الملحة للفصل في المسائل الخلافيّة، كيف

لا، وقد ولّى عهد الاحتجاج والاحتكام للأعراب بعد أن رقت جلودهم ولانت، كما حدث في الحكم بين قطبي المدرستين النّحويتين: البصرة والكوفة، في المسألة الزّنبوريّة[29]، كل هذه دعاوى بأن تقدح زناد فكر الأنباري ليؤصل لعلم أصول النّحو ليكون المرجعيّة الأوّلى في الدّراسات النّحويّة، وهو السّبيل لدراسة النّحو دراسة موضوعيّة تحمل روح الجدة بعيداً عن الهوى والانتصار للخلاف النّحوي، لا بل بمعرفة الأصول يمكن لعالم النّحو المعاصر بأن يفتي في مسائل النّحو بنظرة علميّة منهجيّة تقوم على أسس وضوابط.

وشعور ابن الأنباري بالمسؤوليّة جعلته يفكر في حل لهذه القضيّة، التي ملأت كتب الأوّلين بشكل مترامٍ، وسادت في عصره، بين قول البصري والتّعصب له، ورأي الكوفي والميل له، بين قال، وزعم، وأخطأ، وفي عصر دخلت فيه الألفاظ المعربة بشكل كبير، كل ذلك كان باعثاً للأنباري بأن يفكر بالمرجعيّة التي يحتكم إليها في النّحو العربي، وهي أصوله، فاستخلصها واستقرأها من كتب السّابقين لغةً ونحواً، بطريقة علميّة قائمة على أسس وقواعد متينة، والذّي ساعده في ذلك صفاء قريحته، ونباهة عقله، وصحة معتقده، وتجرده من هوى العصر، ومعلوم أن عصر الأنباري (القرن السّادس الهجري) الذروة في ازدهار العلوم والآدب والتّفنن في تدريسها والتّأليف فيها[30]، ولا ننسى أنَّ الأنباري كان يعلم الفقه واللغة في المدرسة النّظاميّة ببغداد، مما ساعده وباتزانه العقلي الذّي كان ينظر لكل شيء من منظور علمي مؤسسي، وبتعليمه الفقه الشّافعي، وتأثره بأصول الفقه فانعكس على تفكيره النّحوي، وما أدخله العلماء من غلط، وجاهزيّة النّحو وخصوبته في عصره، وخوضه في مسائل الخلاف دافعاً وتشجيعاً؛ بأن يفرد كتاباً خاصاً بأصول النّحو بمنهج علمي مؤسسي، قائم على تفكير علمي إبداعي.

3. أثر تطبيقات التّفكير العلمي في التّعامل مع الأصول على الدّرس النّحوي عند القدماء والمحدثين: للتفكير العلمي أثر كبير في سير الدّرس النّحوي، فهو أساس الصّحة في التّعامل مع الشّواهد النّحويّة وتقويمها تقويمًا قويمًا يقوم على أساس علمي، وأصول النّحو لِمَا تمثله من ركيزة أساسيّة في الدّرس النّحوي، وجب التّعامل معها بطريقة علميّة، حتى نخرج بفائدة جليّة، فآثار درس تطبيقات التّفكير العلمي بما يختص في أصول النّحو العربي والتّعامل معها، حل الكثير من النّقاشات والخلافات النّحويّة لِمَا التّزمه من أساس علمي محكم في ذلك، فالمرجعيّة في عصر الاحتجاج هم الأعراب، أما بعد عصر الاحتجاج؛ فالمرجعيّة التي يحتكم إليها العلماء، هي أصول النّحو العربي، والتي حددها سابقًا ابن الأنباري بأنها ثلاث: " نقل، وقياس، واستصحاب حال"، وقال في فائدتها: " التّعويل في إثبات الحكم على الحجة والتّعليل" [31]، ومعلوم أن النّقل أعم من السّماع المقتصر على عصر الاحتجاج، ولقد أثّرت تطبيقات التّفكير العلمي في التّعامل مع الأصول على الدّرس النّحوي في الكثير من القضايا، فمثلاً كان سيبويه (ت180هـ)، يحتكم لكلام العرب في ترسيخ القواعد النّحويّة[32]، فيبني على المطرد الشّائع من كلام العرب، وما كان شاذاً فيدرجه ويقول: "وهذا شاذ"[33] أي يحفظ ولا يقاس عليه، وسار على هذا المنهج في تحكيم الأصول النّحويّة في الدّرس النّحوي بطريقة علميّة ابن السّراج (ت316هـ)، وكان يقول: هذا عندي قياس على كلام العرب[34]، وما تعارض مع قول السّابقين من العلماء كان يقول: "وهو عندي قياس، وذكروا أنه شذ"[35]، وهذا جِدٌّ توظيف للتفكير العلمي؛ حيثُ إنه فكر وقدر، فاستنتج أن القياس أقوى حجة معتبرة، فأخذ بها، وعندما يعرض لقضيّة لم يسمع بها وتحدث بها قبله من شيوخ النّحو، يقول: "فلا أعلم أحدًا يجيزه الخفض إلا الفراء، وحكي لنا عنه أنَّه قال: وليس منْ كلام العرب، إنما هو قياس"[36]، فلم ينكر التّطبيق العلمي في ذلك لأن القياس حجة معتبرة والتّفكير

العلمي يقوم على الموضوعيّة والشّموليّة وعرض الآراء، وكان ابن جني (ت392هـ) يحمل النّظرة العلميّة في الدّرس النّحوي معتمداً على أصوله، فيقول: "ولا يجوز القياس عليه؛ لأنه لم يكن هو على قياس"[37]، كل تلك الجهود قدمت الغالي والنّفيس في خدمة النّحو العربي، حتى يخرج في ثوب يتسم بالنّظرة العلميّة السّليمة مدعومة بخصائص وسمات التّفكير العلمي، وبعد ذلك جاء الأنباري (ت577هـ)، الذّي يُعد أوّل من ألف كتابًا خاصًا في أصول النّحو، وسماه: (لمع الأدلة في أصول النّحو)، وكان التّفكير العلمي في أصول النّحو العربي وتوظيفه في تطبيقات الدّرس النّحوي عند الأنباري – عصر الأنباري– عظيماً جداً؛ لأن الأنباري يعتبر المؤسس الأوّل لثلاثة فنون هي **الأوّل:** فن الخلاف النّحوي، ومعيار الاحتكام أصول النّحو، ولا يكون البت في مسائل الخلاف بهوى، إذ أصول النّحو والتّفكير العلمي القائم على الشّفافيّة والموضوعيّة هو السّيد وهو المعيار الأمثل، فكان منهجه منهجًا علميًا، **والثّاني:** جدل الإعراب، وكما قال في مقدمة كتابه في الجَدل: " أول ما صنف لهذه الصّناعة في قوانين الجدل والآداب، ليسلكوا به عند المجادلة والمناظرة سبيل الحق والصّواب، ويتأدبوا به عند المحاورة والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب"[38]، فوضع في هذا الكتاب المسمى بـ: (الإغراب في جَدل الإعراب) أساسًا علميًا للتفكير والمحاورة ومسائل النّظر والاستدلال في النّقل والقياس واستصحاب الحال، فالكتاب عظيم النّفع جِدًّ، لما قدم من خدمة للنحو عامّة، ولِمَا وضعه من أسس علميّة للمحاورة، والمناظرة، والطّلب خاصّة **والثّالثّ:** أصول النّحو، والذّي تكلم فيه عن أدلة النّحو المعتبرة وتوسع بالسّماع وسماه النّقل للعموم والشّمول، وبذلك بعد أن كان علم أصول النّحو مترامياً في ثنايا كتب الأوّلين أفرد له كتاباً يعول إليه، وهذا من دلائل صفاء القريحة والتّفكير العلمي الجاد وخدمة النّحو العربي، وسار على هذا النّهج السّيوطي (ت911هـ) وغيره.

وبعد مرحلة السّماع أصبحت الحاجة ملحة للقياس، وكما قال الكسائي (ت189هـ): إنما النّحو قياس يتبع[39]، فصار العلماء على هذا الرّكب في خدمة النّحو العربي في قضايا عديدة، فالمرجعيّة المحتكم إليها علم أصول النّحو فساهم في قضايا محاولة تيسر النّحو العربي قديماً وحديثاً، فقديماً اقتصرت محاولات تهذيب –تيسير– النّحو في تأليف المتون والمقدمات القصيرة، مثل كتاب: "مقدمة في النّحو"، لِخلف الأحمر (ت180هـ)، و"الجمل"، لِلزجاجي (ت340هـ)، و"اللمع"، لِابن جني (ت392هـ)، والكثير، وظهرت حركة تجديد وتيسير وإحياء النّحو عند العلماء المحدثين مثل: إبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، ومهدي المخزومي، فإبراهيم مصطفى تحدث عن أصول النّحو في كتابه: إحياء النّحو، خدمة لتيسير النّحو، وتحدث عن نظريّة العامل وما فيها من فائدة جليّة[40]، وإن دعا صاحب إحياء النّحو إلى التّيسير لم يخرجْ عن أصوله، إنما عرض النّحو بطريقة ميسرة معتمداً عليها، وبالرّغم من مهاجمته للأصول وما وضعه وأدخله القياس في اللغة، وسماه بآلة القياس[41]، لكن في النّهايّة يظهر أنَّ إبراهيم مصطفى لم يستطع أن يخرج عن أصول النّحو في التّيسير، وإنما عرضها وبسط مصطلحاتها وبين آليّة استخدام النّحاة لأصول النّحو قديماً[42]، وهذا من فائدة أصول النّحو المرنة الصّالحة لكل زمان ومكان، وهذه قوة فيها إذ إنها تقوم على أساس علمي، تحتاج لعالم نِحرير ينحر باباً جديداً فيها، وحتماً أنه لن يخرج عنها، إذ إنها أساس لانفصال بينه وبين النّحو فمن أراد أن ينحو فعليه بالأصول.

وكما أنَّ شوقي ضيف استجاب لنداء ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) في كتابه: "الرّد على النّحاة"، في إلغاء نظريّة العامل[43]، إلا إنه لم يستطع أن يضع أصول النّحو جانباً، ويبني نحواً جديداً، إنما جل ما عمله بسَّط بعض المصطلحات النّحويّة، وسهَّل طريقة العرض والتّعامل في التّقديرات، ولم ينثنِ عن أصوله[44].

ولقد أفاد علم أصول النّحو اللغة العربيّة عامة، بإثراء معجمها، بما اعتمده علماؤها من: اشتقاق، وتعريب، وإدخال، وتوليد، ونحت، وترجمة أيضاً، فالقياس سيد ذلك كله، وكما قال المازني (ت247هـ) –على التّوسع–: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[45]، وفائدته في الصّرف، خاصة في الأوزان، كما قال المازني: "ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض، فقست عليه غيره، فإذا سمعت (قام زيد) أجزت: (ظرف بشر) و(كرم خالدّ)"[46]. ففائدة أصول النّحو عظيمة ولا تقتصر على فرع بعينه من فروع اللغة العربيّة، إنما تشمل الجميع، وهي أساس علم العلماء، فلولا المعرفة بعلم أصول النّحو لَمَا كانوا علماء، ولما استطاعوا البت والفصل في المسائل النّحويّة وتحكيم العقل فيها، فهي كأصول الدّين مهما حلقت بعيداً ستأتي وتحتكم إليها؛ لأنَّها حد الفصل، وتحكيم العقل، لعلم النّحو.

بقدر ما أسهم العلماء من إبداعات في النّحو وصلت عنان السّماء إلا أن هذا كله، بفضل الأساس العلمي الذّي يقوم عليه النّحو العربي وأدلته المعتبرة، وما عجبي بمن ينكر أصلاً من أصوله، كمن يدعو بإلغاء القياس والعلّة ويبرهن كلامه بأدلة تخالف ذاتها، فكيف يدعو إلى إلغاء القياس، قياساً على إلغاء العلل الثّواني والثّوالثّ –من باب أولى– وقد ترك العلل الأوائل[47]، هل السّفينة أثقلت بما حملت أم ماذا؟ وكيف يقيس إلغاء القياس على إلغاء العلل الثّواني والثّوالثّ وهي تبعاً للعلل الأوائل؟ أنترك الأصل ونأخذ بالفرع؟ فمهما تحدثنا عن فائدة علم أصول النّحو وإسهامه، سنقصر في عرض المسألة؛ لأنَّها تحتاج لمجال أكبر من هذه الدّراسة.

الخاتمة: وتشمل على أهم النّتائج والتّوصيات التي توصل لها البحث من خلال ما سبق، وهي كالآتي.

أولاً: النّتائج.

1. أدلة النّحو عند أبي البركات الأنباري ثلاث: (نقل، وقياس، واستصحاب حال)، وإن الأنباري يعد مؤسساً لثلاثة علوم هي: الخلاف النّحوي، وجدل الإعراب، وأصول النّحو.

2. يُقر ابن الأنباري بالإجماع على أنه من أدلة النّحو؛ ولكن ضمنه باب القياس، وفي هذا رد على من قال: أنَّ أبا البركات الأنباري لم يرَ الإجماع أصلا من أصول النّحو.

3. أسس التّفكير العلمي عند الأنباري في الأصول النّحويّة، تتمثل بِـ: تحديد المشكلة وتصنيفها، ووضع فرضيات وتساؤلات لحلها وتمحيصها، وعرض آراء العلماء الذّين سبقوه في خوض عبابه، مع مراعاة الموضوعيّة والوسطيّة في نقد الآراء النّحويّة، بمنهج يتسم بالعموميّة والشّموليّة، والاحتكام للأصل والقاعدة النّحويّة، ومن ثَم حل المشكلة وإصدار الحكم.

4. من سمات التّفكير العلمي الإبداعي النّقدي عند الأنباري في الأصول النّحويّة، الإحاطة والشّمول وتحري الموضوعيّة والشّفافيّة في ذلك.

5. من أهم دواعي تأليف كتاب لمع الأدلة المختص في أصول النّحو والذّي يعد أوّل مؤلف خاص به، لكثرة مسائل الخلاف النّحوي، والحاجة لمرجعيّة يُحْتَكم إليها، وأساس يعول عليه، وإثبات الحكم بالحجة والدّليل.

6. أثّر درس أصول النّحو على النّحو العربي في قضايا كثيرة منها: مسائل الخلاف، وجدل الإعراب، وتيسير النّحو، وأن العلماء المحدثين لم يستطيعوا أن ييسروا النّحو بعيداً عن أصوله.

7. تتجلى فائدة أصول النّحو في خدمة قضايا لغويّة عديدة، مثلاً: الاشتقاق، والتّعريب، والدّخيل، والمولد، والنّحت، والتّرجمة، وعلم الصّرف وأوزانه.

ثانياً: التّوصيات.

1. دراسة أصول النّحو بين التّمسك والتّرك، وبين الزّعم والحقيقة، وبين الواقع والمفترض، عند المحدثين أصحاب فكر التّجديد وإحياء النّحو، أمثال: إبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف.

2. دراسة أصول النّحو العربي عند علماء القرن الخامس والسّادس والسّابع الهجري وآليّة الاحتكام في المسائل النّحويّة.

3. عمل دراسة خاصة تحمل روح الجدة في عرض موضوع الأصول وفائدته في قضيتي: مسائل الخلاف، وجَدل الإعراب.

قائمة المصادر والمراجع:

- **المصادر:**

- أبي البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النّحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، (دار الفكر، ط1 دمشق، 1957م، ط2 بيروت، 1971م).

- أبي البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد عبد الحميد، (القاهرة، دار الطّلائع للنشر والتّوزيع، (د.ط)، 2009م).

- أبي البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السّامرائي، (الزّرقاء: مكتبة المنار، ط3، 1985م).

- **المراجع:**

- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثّقافة، ط1، 2014م).

- أحمد الحازمي، فتح رب البريّة في شرح نظم الآجروميّة، (مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ط1، 2010م).

- أبو بكر البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله، تحقيق: مصطفى عطا، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1417ه).

- أبو بكر ابن السّراج، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرّسالة، (د.ط)، (د.ت)).

- تاج الدّين السّبكي، طبقات الشّافعيّة، تحقيق: محمود الطّناحي، وعبد الفتاح الحلو، ((د.م): هجر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط2، 1413ه).

- جلال الدّين السّيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطيّة، راجعه وقدم له: علاء الدّين عطيّة، (دمشق: دار البيروتي، ط2، 2006م).

- جمال الدّين الجوزي، المدهش، تحقيق: مروان قباني، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ط2، 1985م).

- جمال الدّين الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد عبد الحميد، (القاهرة: دار الطّلائع للنشر والتّوزيع، (د.ط)، 2009م).

- ابن جني، الخصائص، (الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط4، (د.ت)).

- ابن جني، المنصف في شرح كتاب التّصريف لأبي عثمان المازني، ((د.م): دار إحياء التّراث القديم، ط1، 1954م).

- حاجي خليفة، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق: محمود الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدّين أوغلو، تدقيق: صالح

سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدّين أويغور، (إستانبول: مكتبة إرسيكا، (د.ط)، 2010م).

- الحافظ شمس الدّين الذهبي، العقد الثّمين في تراجم النّحويين، تحقيق: يحيى مراد، (القاهرة: دار الحديث، (د.ط)، 2004م).

- حسن الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربي، (عمان: دار الشّروق، ط1، 2001م).

- حسين رفعت حسين، الإجماع في الدّراسات النّحويّة، (القاهرة: عالم الكتب، ط2، 2010م).

- ابن خلكان البرمكي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، (متعدد الطّبعات، وتواريخ النّشر بحسب الجزء)).

- سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988م).

- شمس الدّين بن قَايْماز الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: بشار معروف، ((د.م): دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م).

- شمس الدّين سبط ابن الجوزي، مرآة الزّمان في تواريخ الأعيان، تحقيق: محمد بركات وآخرون، (دمشق: دار الرّسالة، ط1، 2013م).

- شوقي ضيف، تجديد النّحو، (القاهرة: دار المعارف، ط6، 2013م).

- شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، (مصر: دار المعارف، (د.ط)، (د.ت)).

- طاهر حمودة، جلال الدّين السّيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدّرس اللغوي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط1، 1989م).
- عبد الحي العَكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، (دمشق: دار ابن كثير، ط1، 1986م).
- علي بن أنجب ابن السّاعي، الدّر الثّمين في أسماء المصنفين، تحقيق: أحمد بنبين، ومحمد حنشي، (تونس، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2009م).
- عمر بن أحمد ابن العديم، بغيّة الطّلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، ((د.م): دار الفكر، (د.ط)، (د.ت)).
- أبو الفداء بن كثير، طبقات الشّافعيين، تحقيق: أحمد عمر هاشم، ومحمد زينهم عزب، ((د.م): مكتبة الثّقافة الإسلاميّة، (د.ط) 1993م).
- كمال الدّين ابن الفوطي الشّيباني، مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق: محمد الكاظم، (إيران: وزارة الثّقافة والإرشاد الإسلامي، مؤسسة الطّباعة والنّشر، ط1، 1416هـ).
- المبارك ابن المستوفي، تاريخ إربل، تحقيق: سامي الصّقار، (العراق: وزارة الثّقافة والإعلام، دار الرّشيد للنشر، (د.ط)، 1980م).
- مجد الدّين الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة، ((د.م): دار سعد الدّين للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط1، 2000م).
- محمد سالم محيسن، معجم حفاظ القرآن عبر التّاريخ، (بيروت، دار الجيل، ط1، 1992م).

- محمد صالح سالم، أصول النّحو العربي دراسة في فكر الأنباري، (مصر: دار السّلام، ط1، 2006م).

- محمد بن أبي بكر، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرّواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق: محمد العرقسوسي، (بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط1، 1993م).

- ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، تحقيق: شوقي ضيف، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1947م).

- ابن الملقن سراج الدّين بن علي، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، تحقيق: أيمن نصر الأزهري، وسيد مهني، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1997م).

- وليد الزّبيري وآخرون، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التّفسير والإقراء والنّحو واللغة، (مانشستر: مجلة الحكمة، ط1، 2003م).

- يوسف أبو المحاسن، النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (مصر: وزارة الثّقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، (د.ط)، (د.ت)).

الإحالات:

---

(1) ينظر: أبي البركات الأنباري: نزهة الألباء، تحقيق: إبراهيم السّامرائي، (الزّرقاء: مكتبة المنار، ط3،1985م)، ص21 و23، وجمال الدّين الجوزي: المدهش، تحقيق: مروان قباني، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ط2، 1985م)، ص53، وشمس الدّين ابن الجوزي: مرآة الزّمان في تواريخ الأعيان، تحقيق: محمد بركات وآخرون، (دمشق: دار الرّسالة، ط1، 2013م)، ج8/495، وعمر بن العديم: بغيّة الطّلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، ((د.م)، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت))، ج10/ 4325، وعلي ابن السّاعي: الدّر الثّمين في أسماء المصنفين، تحقيق: أحمد بنبين، ومحمد حنشي، (تونس: دار الغرب الإسلامي، ط1،

2009م)، ص403، والحافظ الذهبي: العقد الثّمين في تراجم النّحويين، تحقيق: يحيى مراد، (القاهرة: دار الحديث، (د.ط)، 2004م)، ص14، ويوسف أبو المحاسن: النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (مصر: دار الكتب، (د.ط)، (د.ت))، ج184/1، ومحمد محيسن: معجم حفاظ القرآن عبر التّاريخ، (بيروت: دار الجيل، ط1، 1992م)، ج64/1، وابن العماد العَكري: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، (دمشق: دار ابن كثير، ط1، 1986م)، ج397/1.

(2) ينظر: حسن الملخ: نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربي، (عمان: دار الشّروق، ط1، 2001م)، ص43.

(3) نزهة الألباء 186.

(4) ينظر: ابن السّراج: الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرّسالة، (د.ط)، (د.ت))، ج183/1، ج244/2، ج251/3 و351، و432.

(5) ينظر: جلال الدّين السّيوطي: الاقتراح في أصول النّحو، ضبطه: عبد الحكيم عطيّة، (دمشق: دار البيروتي، ط2، 2006م)، ص21.

(6) ينظر: أبي البركات الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، (دار الفكر: ط1 دمشق، 1957م، ط2 بيروت، 1971م)، ص19-20.

(7) المصدر نفسه ص21.

(8) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص5-10، والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد وذيوله، تحقيق: مصطفى عطا، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1417هـ)، ج238/15-239، والمبارك ابن المستوفي: تاريخ إربل، تحقيق: سامي الصّقار، (العراق: دار الرّشيد، (د.ط)، 1980م)، ج98/2-99، وشمس الدّين ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، متعدد الطّبعات والتّاريخ)، ج139/3-140، وشمس الدّين الذهبي: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: بشار معروف، ((د.م)، دار الغرب، الإسلامي، ط1، 2003م)، ج599/12، ومحمد ابن ناصر الدّين توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرّواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق: محمد العرقسوسي، (بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط1، 1993م)، ج141/1-142، وكمال الدّين الشّيباني: مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق: سامي الصّقار، (إيران: مؤسسة الطّباعة والنّشر، ط1، 1416هـ)، ج175/4، وحاجي خليفة: سلم الوصول إلى طبقات الفحول،

تحقيق: محمود الأرناؤوط، (إستانبول: مكتبة إرسيكا، (د.ط)، 2010م)، ج264/2، وابن كثير: طبقات الشّافعيين، تحقيق: أحمد هاشم، ومحمد عزب، ((د.م)، مكتبة الثّقافة الإسلاميّة، (د.ط)، 1980م)، ج691/1، والفيروزآبادي: البلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة، ((د.م): دار سعد الدّين للطباعة، ط1، 2000م)، ص183-184، وابن الملقن: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، تحقيق: أيمن الأزهري، وسيد مهني، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1997م)، ص320، والزّبيري وآخرون: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التّفسير والإقراء والنّحو واللغة، (مانشستر: مجلة الحكمة، ط1، 2003م)، ج1189/2، وتقي الدّين السّبكي: طبقات الشّافعيّة، تحقيق: محمود الطّناحي، وعبد الفتاح الحلو، ((د.م): هجر للطباعة، ط2، 1413هـ)، ج155/7، والإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص5-24.

(9) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص6-10، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان ج139/3-140، وتاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام ج599/12، والبلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة ص183-184، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ج264/2، والإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص12-15.

(10) الإغراب في جدل الإعراب ص45، ولمع الأدلة في أصول النّحو ص81.

(11) لمع الأدلة ص80.

(12) ينظر: المصدران الإغراب في جدل الإعراب ص45، ولمع الأدلة ص81-92 ومحمد صالح: أصول النّحو العربي دراسة في فكر الأنباري، (مصر: دار السّلام، ط1، 2006م)، ص151-152،

(13) ينظر: لمع الأدلة ص87-88، وطاهر حمودة: جلال الدّين السّيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدّرس اللغوي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط1، 1989م)، ص242.

(14) الإغراب ص45، ولمع الأدلة ص93-140.

(15) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ص46، ولمع الأدلة في أصول النّحو ص141-142.

(16) ابن جني: الخصائص، (الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط4، (د.ت))، ج190/1، قال: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على النّصوص".

(17) لمع الأدلة في أصول النّحو ص98، وينظر أيضاً: الاقتراح ص22، وحسن رفعت: الإجماع في الدّراسات النّحويّة، (القاهرة: عالم الكتب، ط2، 2010م)، ص28.

(18) ينظر: لمع الأدلة ص93، و105.

(19) المصدر نفسه ص108.

(20) المصدر نفسه ص111.

(21) المصدر نفسه ص112.

(22) ينظر: المصدر نفسه ص111-112.

(23) المصدر نفسه ص107.

(24) أبي البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، (القاهرة: دار الطّلائع، (د.ط)، 2009م)، ج29/1.

(25) المصدر نفسه ج155/2.

(26) المصدر نفسه ج338/1.

(27) المصدر نفسه ج108/1.

(28) ينظر: لمع الأدلة ص111.

(29) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ج224/2، وابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (القاهرة: دار الطّلائع، (د.ط)، 2009م) ج110/1.

(30) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص5.

(31) لمع الأدلة ص80.

(32) انظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السّلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988م)، ج349/1، وج74/2، وج411/2.

(33) انظر: المصدر نفسه ج35/1، وج294/1، وج431/3.

(34) انظر: الأصول في النّحو ج113/1، وج116/1، وج446/2، وج371/3.

(35) المصدر نفسه ج116/1.

(36) المصدر نفسه ج15/2.

(37) الخصائص ج117/1.

(38) الإغراب في جدل الإعراب ص37.

(39) ينظر: أحمد الحازمي: فتح رب البريّة في شرح نظم الآجروميّة، (مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ط1، 2010م)، ص85، وشوقي ضيف: المدارس النّحويّة، (مصر: دار المعارف، (د.ط)، (د.ت))، ص176.

(40) انظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو، (القاهرة: هنداوي للنشر، ط1، 2014م)، ص113-114.

(41) انظر: إحياء النّحو ص23.

(42) للمزيد انظر: المصدر نفسه ص52، و67.

(43) ابن مضاء: الرّد على النّحاة، تحقيق: شوقي ضيف، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1947م)، ص49.

(44) للمزيد انظر باب المنصوبات: شوقي ضيف: تجديد النّحو، (القاهرة: دار المعارف، ط6، 2013م)، ص161- 197.

(45) ابن جني: المنصف، ((د.م): دار إحياء التّراث، ط1، 1954م)، ص180، والخصائص ج358/1، والمدارس النّحويّة ص119.

(46) الاقتراح ص92.

(47) انظر: الرّد على النّحاة ص151، و156.